الأفعال الناقصة

١١- التقديم والتأخير

بحث في اللغة
أ.د/ وليد محمد صالح
كلية اللغات – جامعة المدينة العالمية
شاه علم – ماليزيا
Waleed.saleh@mediu.ws

ان" في تقديم أخبار " كان " وأخواتها عليها

" كان "- جواز عملها وهي محذوفة- جوازها-

تقديم أخبارها عليها قسمان
: مادام – بإجماع - ، ومازال وأخواتها
جواب القسم – على خلاف – وليس عند
ثانيا - قسم يلزم تأخيره عنه ثالثا – قسم يجوز
ص صحيح البخاري موافقة لما وضعه النحاة
يأتي هذا البحث ليجيب عن التساؤلات الواردة

قديم والتأخير

وأخواتها عليها :
اتها بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها

يم خبره عليه ، وهو : مادام – بإجماع - ،
- " ما " و" لا " في جواب القسم – على
صريين وجمهور الكوفيين[١] .
ى الاتفاق عليها ؛ لأنها مشروطة بدخول "
وف المصدري لا يعمل ما بعده فيما

" ما " و" دام " فنص صاحب "
لك على أنه لا يجوز ؛ لأن الموصول
ه بمعمولها ، ولأن " دام " لا يتصرف .
" القياس الجواز ؛ لأن " ما " حرف
فيه ذلك إلا أن يثبت أن " دام " لا

البخاري خبر " مادام " مقدما عليها ، فقد
في صحيح البخاري شاهدا على توسط

هشام الخضروي (ت ٦٤٦ هـ) .
دلسي : ٣٥٤/٢ ، والهمع : ٣٧٣/١ .

أما " ما زال " وأخواتها ، ففي تقديمك أخبارها عليها خلاف :
فقد ذكر ابن يعيش أنه إذا كان النفي بـ " ما " نحو : مازال ما انفك ما فتئ ما برح ، فمذهب سيبويه والبصريين أنه لا يجوز تقديم أخبراها؛ وذلك لأن " ما " للنفي ، وأنه يستأنف بها للنفي ؛ فجرت مجرى حرف الاستفهام ، فكان له صدر الكلام ، وحروف الاستفهام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فكذلك ههنا .

ويجوز تقديم أخبارها عليها إذا نفيت بـ " لم ، ولن ، ولا " ؛ وساغ ذلك لأنها لما اختصت بالدخول على الأفعال صارت كالجزء منها ، فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه ، كذلك يجوز التقديم مع " لم ، ولن " ؛ لأنهما كأحد حروفه[١] .

وقد ذكر الأستاذ حسام سعيد النعيمي في كتابه " النواسخ في كتاب سيبويه " تعليقا على ما ذكره ابن يعيش من أن مذهب سيبويه والبصريين هو عدم جواز تقديم خبر " مازال ، وما أنفك ، وما فتئ ، وما برح " عليها إذا نفيت بـ " ما " ، فقد ذكر الأستاذ حسام أن هذا وهم من ابن يعيش؛ لأن سيبويه لم يذكر من هذه الأربعة إلا " مازال ، وما برح " ،وقد ذكرهما في موضع واحد من الكتاب ، ولم يكن الحديث عن العمل ، بله تقديم الخبر عليهما ، إنما كان الحديث عن تصريف " زال " ، ومعنى " زايلت " ، فإذا كان الرجل لم يذكر اثنين من هذه الأفعال قطعا ، وذكر الآخرين في غير معرض العمل ، فمن أين صار له مذهب في تقديم الخبر عليهن ، وعدم جواز ذلك عنده ؟[٢] .

وقد ذكر ابن مالك في " شرح الكافية " أنه يجوز عند الجميع تقدم خبر " مازال " وأخواتها عليها إذا نفيت بغير " ما "[٣] ، واستدل بقول الشاعر :

ورج الفتى للخير ما إن رأيته *** على السن خيرا لا يزال يزيد[٤]

وقد قال الأشموني : " ومن الشواهد الصريحة قوله :

مه عاذلي فهائما لن أبرحا *** بمثل أو أحسن من شمس الضحى[٥] "[٦]

وقد أجاز الكوفيون وأبو الحسن بن كيسان[١] تقديم أخبار " مازال، وما أنفك ، وما برح ، وما فتئ " عليها إذا نفيت بـ " ما " ، فيقولن : قائما مازال زيد .

---

[١] انظر : شرح المفصل : ١١٣/٧ .
[٢] انظر : النواسخ في كتاب سيبويه : ٢٥٥ .
[٣] انظر : شرح الكافية الشافية : ٣٩٨/١ .
[٤] من الطويل ، للمعلوط القريعي في شرح شواهد المغني : ٨٥، ٧١٦ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب : ٤٤٣/٨ ، والجرر : ١١٠/٢ ، والأزهية : ٥٢ ، ٩٦ . أراد الشاعر : لا يزال يزيد على السن خيرا مقدم معمول الخبر وهو خيرا على الخبر وهو يزيد مع النفي بـ " لا " .
[٥] البيت من مشطور الرجز ، بلا نسبة في شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٣٤٤/١ ، ومعجم الشواهد : ٤٥٧ . مه : اسم فعل أمر بمعنى اكفف ، والعاذل : اللائم .
[٦] شرح الأشموني بحاشية الصبان : ٣٤٤/١ .
[١] أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، أخذ عن أبوي العباس المبرد وثعلب وغيرهما ، ثم ذاع اسمه فكان درسه غاصا بالأمراء والأشراف والدهماء ،

التعليق [KA١]:

ع تقديم خبر " مازال " وأخواتها عليها
غيرها .
ذا الخلاف : أن في تقديم خبر " مازال "

، سواء نفيت بـ " ما " أو غيرها ، وعليه

قا ، وعليه سائر الكوفيين ؛ لأن " ما "

ع وعليه البصريون : المنع إن نفيت بـ " ما
واز إن نفيت بغيرها كـ " لا ، ولم ، ولن

البخاري خبر " مازال " وأخواتها مقدما
ها ، سواء كان النفي بـ " ما " أو غيرها .
الفعل دون " ما " بأن توسط بينهما نحو :
ه ، وعليه الأكثرون ، ومنعه بعضهم ؛
" ، فلا يفصل بينهما[٣] .
البخاري شاهدا على توسط الخبر بين " ما

ز الفارسي[١] ، والزمخشري[٢] ، وابن
خبر " ليس " عليها ، ومنعه أبو العباس
ي - إن شاء الله تعالى تفصيل الخلاف في

البخاري خبر " ليس " مقدما عليها .
خبره عليه : وهو ما بقى من الأفعال ،
مسى ، ظل ، بات ، صار " .
ه عارض يوجب تقديم الخبر وتأخيره عنه
ديم المفعول على العامل أو تأخيره عنه ،
وجب تقديم الخبر ، بل يجوز فيه التقديم

ان النعيمي في كتابه " النواسخ في كتاب
ديم الخبر على " كان " واسمها ؛ إذ لم
قال إن سيبويه أورد مثالين في كلامه عن
رة خبرها يستفاد منهما في هذا الباب ،
؛ إذ إن فيهما إشارة واضحة لما نحن فيه
ن المعرفة هي اسم كان ، وإن تقدمت
بل على المعرفة وعلى الفعل أيضا ،
كر الاستفهام ليدلل على أنها لا يغير كون
ول : أسفيها كان زيد أم حليما ؟ ، وأرجلا

وقد أجاز البصريون تقدم خبر " كان " وأخواتها عليها ، وتوسطه ، ومنع الكوفية ذلك[٩] ، وقد قال أبو حيان في هذا الموضع : " يحتاج في جواز تقديم خبر " كان " إلى صار عليها في نحو : قائما كان زيد ، إلى السماع من العرب ، ولم نجدهم ذكروا في ذلك سماعا إلا ما يدل عليه قوله تعالى : **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا)** [١]

وقد قيل إن (كنتم) تامة "[٢] . ثم قال : " وقد استدل بعضهم على جواز ذلك بقول الله عز وجل : **(وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)** [٣] وبقوله تعالى: **(سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ)** [٤] ، وبقوله تعالى : **(وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ)** [٥] ؛ لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل[٦] .

ومما جاء في صحيح البخاري شاهدا على جواز تقديم خبر " كان " عليها قوله صلى الله عليه وسلم : (إني أول من يرفع رأسه بعد النفخة الآخرة فإذا أنا بموسى متعلق بالعرش فلا أدري أكذلك كان أم بعد النفخة)[٧] .

* وقوله صلى الله عليه وسلم : (إذا كان رجل مؤمن يخفي إيمانه مع قوم كفار فأظهر إيمانه فقتلته فكذلك كنا أنت تخفي إيمانك بمكة من قبل)[٨] .

فالصحيح إذن جواز تقديم خبر " كان " عليها .

هذا ، وإن نفيت هذا الأفعال بـ " ما " ففي تقديم أخبارها عليها قولان :البصريون على المنع ، والكوفيون على الجواز ، ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن " ما " ، هل لها صدر الكلام أو لا ؟ فالبصريون على الأول ، والكوفيون على الثاني[٩] .

ولم أجد في صحيح البخاري خبر هذه الأفعال مقدما عليها وهي منفية .

ثانيا ـ مواضع تقديم خبر " كان " وأخواتها عليها وجوبا :

١- أن يكون الخبر اسم شرط ، أو مضافا إلى اسم شرط ، ومن ذلك قوله تعالى : **وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** [١] **أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا** [٢] .

ومما يمكن أن يكون من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : (ما يكن عندي من خير فلن أدخره عنكم)[٣] ، فـ " ما " إما خبر للفعل الناقص " يكن " و" خير " اسمه ، و" من " زائدة ، وإما مبتدأ ، واسم " يكن " ضمير يعود على " ما "، و" عندي " خبر " يكن " ، وكل ما سبق هو

ختلفة منها في النحو : المهذب ، واللامات ،
٢٠ هـ) (انظر في ترجمته : معجم المؤلفين :
) .

.

٣٨٠ .

.

[٩] انظر : شرح الجمل الكبير : ٣٨٨/١ .
[١] سورة النساء : ٩٤ .
[٢] ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : مصطفى النماس : ٨٧/٢ .
[٣] سورة سبأ : ٤٠ .
[٤] سورة الأعراف : ١٧٧ .
[٥] سورة التوبة : ٦٥ .
[٦] انظر : التذييل والتكميل : ٣٥٤/٢ .
[٧] صحيح البخاري : ١٥٨/٦ ، وفتح الباري ، حديث رقم : ٤٨١٣ .
[٨] المصدران السابقان : الأول : ٣/٩ ، والثاني : ٦٨٦٦ .
[٩] انظر : الهمع : ٣٧٣/١ .
[١] سورة البقرة : ١٤٨ .
[٢] سورة النساء : ٧٨ .
[٣] صحيح البخاري : ١٢٤/٨ ، وفتح الباري ، حديث رقم : ٦٤٧٠ .

ا على اعتبارها تامة فـ " ما " مبتدأ ،
ن " هو فاعله ، و" عندي " ظرف لغو
من " بيان لـ " ما " على وجهي اعتباره

له صلى الله عليه وسلم: (وما كان من
)[٤] .
سم استفهام أو مضافا إلى اسم استفهام :
: **(وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ**
مِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ
رُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ) [٥]، **(أَوَلَمْ**
، كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا
ض فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنَ

ك في صحيح البخاري قول هرقل لأبي
بي سفيان : (فيكف كان قتالكم إياه)[٧] .
ليه وسلم : (أين كنت يا أبا هر)[٨] .
ليه وسلم : (ما كان حديث بلغني عنكم)[١]

' كم " الخبرية كقولك : كم كتاب صارت

ذلك في صحيح البخاري .
يم المفعول على العامل : إذا كان المفعول
ماله ، وذلك كقوله تعالى: **(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ**

" وأخواتها إذا كان خبر كان أو إحدى
تقديمه ، بل يجوز تأخيره متصلا بالفعل

أن الأحسن في الضمير الواقع خبرا لكان
ول عمر بن أبي ربيعة :
عن العهد والإنسان قد يتغير[٤]
ر أنه مما جاء متصلا قول أبي الأسود :
أخوها غذته أمه بلبانها[٥]
٦] ، واختاره الزمخشري[٧] ، واختار ابن
في كل ضمير منصوب الاتصال ، وقد
ي أجود لأنه الأصل ، وقد أمكن ، ولشبه
الشبه أن يمتنع : كنت إياه كما يمتنع :
من أن يكون مرجوحا ، وجعله أكثر
، والسماع : أما مخالفة القياس فقد ذكرت
، الاتصال ثابت في أفصح الكلام المنثور
م – لعمر – رضي الله عنه - : (إن يكنه

٩٦ ، والثاني : ٢١٦٨ .

باري ، حديث رقم : ٧ .
٧٩، والثاني : ٢٨٥ .
ح الباري ، حديث رقم : ٣١٤٧ .

شرح ديوان عمر : ٩٤ .
، ديوانه : ٨٢ ، والكتاب : ٤٦/١ .

فلن تسلط عليه ، وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله)[١] ، وكقول بعض العرب : (عليه رجلا ليسني)[٢] ، وفي أفصح الكلام المنظوم كقول الشاعر :

فإن لا يكنها أو تكنه فإنه *** أخوها غذته أمه بلبانها

ولم يثبت الانفصال إلا في شعر قليل كقول الشاعر[٣] :

عهدت خليلي نفعه متتابع فإن كنت إياه فإياه كن حقا[٤]

هذا بالنظر إلى تقديم أخبار هذه الأفعال عليها ، أما تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها فينقسم خبر هذه الأفعال بالنظر إلى تقديمه على الاسم وتأخيره عنه ثلاثة أقسام[٥] :

١- قسم يلزم تقديمه عليه .
٢- قسم يلزم تأخيره عنه .
٣- قسم أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ذلك .

أولا - قسم يلزم تقديمه عليه :

أما مواضع تقدم خبر هذه الأفعال على أسمائها فهي :

١- أن يكون الخبر ضميرا متصلا ، والاسم ظاهر كقولك : عمرو كأنه زيد .

هذا ، وقد يحذف خبر " كان " لأنه ضمير متصل ، كما يحذف المفعول به إذا كان ضميرا متصلا ، ويستغنى بنيته كقولك : زيد ضرب عمرو ، تريد ضربه عمرو[٦] .

ومما جاء من ذلك في صحيح البخاري قول السيدة عائشة في باب المعصية : (إنما كان منزل ينزله رسول الله - صلى الله عليه وسلم -)[٧] .

ثم حذف خبر " كان " ؛ لأنه ضمير متصل كما يحذف المفعول به إذا كان ضميرا متصلا ، ويستغنى بنيته كقولك : زيد ضرب عمرو ، تريد : ضربه عمرو.

* ومما يتعين كونه من هذا النوع قول النبي صلى الله عليه وسلم : (أليس ذو الحجة)[١] بعد قوله : (أي شهر هذا) والأصل : أليسه ذو الحجة .

* ويمكن أن يكون مثله قول أبي بكر - رضي الله عنه : (بأبي شبيه بالنبي ليس شبيه بعلي)[٢] .

ومما جاء من ذلك قول الشاعر :

وأطعمنا من لحمها وسديفها شواء وخير الخير ما كان عاجله[٣]
عدو عينيك وشانيهما أصبح مشغول بمشغول[٤]

والتقدير في هذه الأمثلة : الذي كانه عاجله ، أصبحه مشغول بمشغول[٥] .

٢- أن يكون الاسم نكرة لا مسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفا أو جارورا ومجرورا مقدما عليها :

ومما جاء في صحيح البخاري من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : (ثلاثة لهم أجران رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه محمد - صلى الله

[١] صحيح البخاري : ١١٧/٢ ، وفتح الباري ، حديث رقم : ١٣٥٤ .
[٢] قاله بعضهم وقد بلغه أن إنسانا يهدده . وعليه اسم فعل بمعنى الأمر ، ورجلا مفعول به ، والمعنى : ليلزم رجلا غيري . (انظر : الكتاب :٢٥٠/١ ، والتصريح : ١١٠/١) .
[٣] من الطويل ، بلا نسبة في شواهد التوضيح : ٨٠ .
[٤] شواهد التوضيح : ٧٩-٨١ .
[٥] انظر : المقرب : ٩٦/١ .
[٦] انظر : شواهد التوضيح : ٨٦ .
[٧] صحيح البخاري : ٢٢١/٢ ، وفتح الباري ، حديث رقم : ١٧٦٥ .
[١] صحيح البخاري : ٢١٦/٢ ، وفتح الباري ، حديث رقم : ١٧٤١ .
[٢] المصدران السابقان : الأول : ٢٣/٥ ، والثاني : ٣٧٥٠ .
[٣] البيت من الطويل ، بلا نسبة في العيني : ١٢٤/٤ .
[٤] البيت من السريع ، بلا نسبة في تخليص الشواهد : ٢٥٢ ، والدرر : ٨٠/٢ .
[٥] شواهد التوضيح : ٨٦-٨٧ .

دى حق الله وحق مواليه ، ورجل كانت
ا فأحسن تعليمها ، ثم اعتقها وتزوجها فله

ليه وسلم لمن جاءت تسأله أن تحج عن
دين أكنت قاضية ، اقضوا الله ؛ فالله أحق

ليه وسلم : (من كانت له أرض فليزرعها

قرونا بـ " إلا " أو معنى المقرون بها ،
ا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) [1] .
ي صحيح البخاري قوله صلى الله عليه
ع من الإبل فليس فيها صدقة)[2] .
ليه وسلم : (ما أصبح لآل محمد - صلى
سى)[3] .
ليه وسلم : (فإن الرجل منكم ليعمل حتى
ما فيسبق عليه كتابه فيعمل بعمل أهل النار
النار إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل

أن تكون أداة الحصر " إنما " كقوله
إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [5] .
ي صحيح البخاري قوله صلى الله عليه
يكفيك أن تصنع هكذا - فضرب بكفه
مسح بهما ظهر كفه بشماله أو ظهر
وجهه -)[6] .
ضمير يعود على شيء في الخبر :
ر صاحبها ، وليس في تلك الديار أهلها ،
الخبر مقدما لزوما ليعود الضمير على
في الرتبة .
ي صحيح البخاري قوله صلى الله عليه
ظهر الجهل ، ويقل العلم ، ويظهر الزنا ،
وتكثر النساء حتى يكون لخمسين امرأة

بر هذه الأفعال عن أسمائها فهي :
الخبر ضميرين متصلين كقولك : زيد
ك في صحيح البخاري .
بين الاسم والخبر بخفاء القرينة اللفظية ،
درة أو خفاء القرينة المعنوية ، كأن يصلح

كل منهما للحكم به فيكون خبرا ، والحكم عليه فيكون اسما ، كقولك كان أخي شريكي ، ومن ذلك قوله تعالى : **(فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ)** [7] .

ومما جاء في صحيح البخاري من ذلك :

* قول عمر بن أبي سلمة : (كنت غلاما في حجر رسو الله - صلى الله عليه وسلم - وكانت يدي تطيش في الصفحة ، فقال لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : يا غلام سم الله ، وكل بيمينك ، وكل مما يليك ، فما زالت تلك طعمتي بعد)[8] .

* وقوله صلى الله عليه وسلم فيما حكاه عن أحد النفر الثلاثة الذين أخذوا يدعون الله بصالح أعمالهم بعدما انهارت عليهم صخرة فأطبقت عليهم الغار الذي هم فيه : (فجئت بالحلاب فقمت عند رؤسهما أكره أن أوقظهما من نومهما ، وأكره أن أبدا بالصبية قبلهما ، والصبية يتضاعون عند قدمي ، فلم يزل ذلك دأبي ودأبهم حتى طلع الفجر)[4] .

٣- أن يكون الخبر فعلا مرفوعه ضمير مستتر فيه نحو : كان زيد يقوم .

والنحاة لم تتفق كلمتهم في ذلك : فمنهم من أجار تقدم الخبر إذا كان فعلا فاعله مضمر نحو : كان يقوم زيد ، على أن " يقوم " في موضع الخبر ، ومنهم من منع :

فمن منع ذلك قياسا على المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز أن يقدم الخبر في نحو : زيد يقوم ، فكذلك هنا ؛ لأن أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر .

ومن أجاز فحجته أن المانع من ذلك في باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدم عاملا لفظيا ، والابتداء عامل معنوي ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ، ولا نشك أن " كان " وأخواتها من العوامل اللفظية ، فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن أعمالها فيه لازما ؛ لأن العرب إذا قدمت عاملين لفظيين قبل معمول ربما أعملت الأول وربما أعملت الثاني كما كان ذلك في باب الإعمال " التنازع "[1] .

وقد ورد مثل هذا الأسلوب وهو كون خبر " كان " فعلا فاعله مضمر نحو : كان يقوم زيد في القرآن الكريم كثيرا[2] ، ومن ذلك قوله تعالى: **(وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ)** [3] ، وقوله تعالى : **(أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ)** [4] ، وقوله تعالى: **(فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ)** [5] .

وقد قال أبو حيان في إعراب قوله تعالى : **(أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ)** : " قال الحوفي : اسم (يكون) : (أجلهم) ، والخبر : (قد اقترب) ، وقال الزمخشري وغيره اسم (يكون) ضمير الشأن ، وما أجازه الحوفي فيه خلاف ، فإذا قلت : كان يقوم زيد فمن النحويين من زعم أن زيدا اسم كان ، ويقوم الخبر ، ومنهم

البار ي ، حديث رقم : ٩٧ .
٣٢ ، والثاني : ١٨٥٢ .
١٤١ ، والثاني : ٢٣٤١ .

ح البار ي ، حديث رقم : ١٤٥٤ .
١٨٦ ، والثاني : ٢٥٠٨ .
١٦٦ ، والثاني : ٧٤٥٤ .

البار ي ، حديث رقم : ٣٤٧ .
ح البار ي ، حديث رقم : ٥٥٧٧ .

[1] سورة الأعراف : ٥ .
[2] صحيح البخاري : ٨٨/٧ ، وفتح الباري ، حديث رقم : ٥٣٧٦ .
[3] المصدران السابقان : الأول : ٣/٨ ، والثاني : ٥٩٧٤ .
[4] انظر : شرح الجمل الكبير : ٣٩١/١-٣٩٢ .
[5] انظر : دراسات في أسلوب القرآن الكريم ، القسم الثالث ، الجزء الأول .
[6] سورة الأنعام : ٣٥ .
[7] سورة الأعراف : ١٨٥ .
[8] سورة غافر : ٨٥ .

ن مالك ، والمنع اختيار ابن عصفور "[1]

عصفور في هذه المسألة هو المنع - كما
ن هو على ذلك صراحة في كتابه "
: من مسائل تأخير الخبر وجوبا[2] - إلا أنه
في " شرح الجمل " بعد أن عرض
ق ، قال : " فالصحيح إذن تقديم

ن صراحة على جواز مثل هذا الأسلوب ،
ا فعلا فاعله مضمر ، نحو : كان يقوم زيد
ملة دون تحديد فقد قال : (ذكر ابن
جيزون تقديم الخبر ولا توسيطه إذا كان
مع ، فأجاز أن يقال : أبوه قائم كان زيد،
ن يقال : كان أبوه قائما زيد ، وما ذهب
.

ح البخاري من هذا الأسلوب ، وهو كون
ر قوله صلى الله عليه وسلم : (مازال
ت أنه سيورثه)[5] .
في رواية أخرى : (مازال جبريل
يورثه)[6] .
قرونا بـ " إلا " أو في معنى المقرون بها
عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا

ي صحيح البخاري قوله صلى الله عليه
مانة فليس فيها شيء إلا أن يشاء ربها)[1]

ليه وسلم : (ليس من نفس تقتل ظلما إلا
)[2] .
يه وسلم : (ليست من نفس مخلوقة إلا الله

أن تكون أداة الحصر " إنما " .
ي صحيح البخاري قوله صلى الله عليه
حيا أوحاه الله إلي)[4] .

تأخير :
وأخواتها جميعها جائز عند البصريين ،
قد منع ابن درستويه[6] توسط خبر " ليس

"[7] ، وكذلك ابن معط[8] ؛ لأنها ضعيفة لا تتصرف في نفسها ، فاعتقد أنها لا تتصرف في معمولها[9] ، كما أن " ليس " شبيهة بـ " ما " الحجازية ، و" ما " الحجازية لا يتقدم خبرها ، بل يجب تأخيره ، وهو محجوج بالسماع[1] ، وهو قوله تعالى: **(لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ)** [2] .

والخلاف في " ليس " نقله أبو حيان حكاية عن ابن درستويه ، ولم يظفر به ابن مالك ، فحكى فيه الإجماع على الجواز تبعا للفارسي ، وابن الدهان ، وابن عصفور[3] .

كما منع ابن معط توسط خبر " مادام " ؛ وذلك لجمودها[4] ، كما أن " ما " مصدرية ، وصلتها " دام " ، ومعمولاها[5] ، ورد بأنه مخالف للسماع وللقياس والإجماع ، وقد قال ابن مالك : " وليس له في ذلك متبوع ، بل هو مخالف للقياس والمسموع "[6] .

ومما جاء فيه خبر " مادام " متوسط قول الشاعر :

لا طيب للعيش مادامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم[7]

ومما جاء في صحيح البخاري توسط فيه خبر " كان " قوله صلى الله عليه وسلم : (من آمن بالله ورسوله وأقام الصلاة وصام رمضان كان حقا على الله أن يدخله الجنة)[8] .

* وقوله صلى الله عليه وسلم : (قمت على باب الجنة فكان عامة من دخلها المساكين)[9] .

* وقوله صلى الله عليه وسلم : (فإذا عطس أحدكم وحمد الله كان حقا على كل مسلم سمعه أن يقول له : يرحمك الله)[10] .

.

البخاري ، حديث رقم : ٦٠١٤ .
١٢ ، والثاني : ٦٠١٥ .

ح البخاري ، حديث رقم : ١٤٥٤ .
١٢٧ ، والثاني : ٧٣٢١ .
١٤٨ ، والثاني : ٧٤٠٩ .
والثاني : ٤٩٨١ .

ن درستويه الفارسي ، نشأ بفسا من بلاد فارس
ية ، والمبرد ، وثعلب ، وغيرهم ، ثم لازم
ديد له ، من تصانيفه في النحو : الإشاد ،
وأسرار النحو ، والرد على ثعلب في اختلاف النحويين توفي ببغداد سنة (٣٤٧ هـ) (انظر : وفيان الأعيان:)

[1] انظر : التصريح : ١٨٧/١ .

[2] هو أبو الحسين يحي زين الدين بن عبد المعطي الزواوي ، ولد بالمغرب سنة (٥٦٤ هـ) من قبيلة زواوة ، سمع من الجزولي وابن عساكر ، ثم رحل إلى دمشق واستوطنها ، من مصنفاته النحوية : الألفية – وأشار إليها ابن مالك في مستهل ألفيته - ، وشرح جمل الزجاجي ، توفي بالقاهرة سنة (٦٢٨ هـ) بالقاهرة (انظر : بغية الوعاة : ٣٤٤/٢) .

[3] انظر : شرح التسهيل : ٣٤٩/١ .

[4] انظر : الهمع : ٣٧٢/١ .

[5] سورة البقرة : ١٧٧ .

[6] انظر: الهمع : ٣٧٢/١ .

[7] انظر : شرح التسهيل : ٣٤٩/١ .

[8] انظر : حاشية الصبان : ٣٤٢/١ .

[9] شرح التسهيل : ٣٤٩/١ .

[10] البيت من البسيط ، بلا نسبة في الدرر : ٦٩/٢ ، وتخليص الشواهد : ٢٤١ .

[11] صحيح البخاري : ١٩/٤ ، وفتح الباري : حديث رقم : ٢٧٩٠ .

[12] المصدران السابقان : الأول : ٣٩/٧ ، والثاني : ٥١٩٦ .

[13] المصدران السابقان : الأول : ٦٢/٨ ، والثاني : ٦٢٢٦ .

نواسخ الفعلية والحرفية ، دار المعارف ، م .
وني ، مطبوع بحاشية الصبان
بخاري ، دار الفكر ، وطبعة دار الجيل ،

بن عمر خزانة الأدب ولب لباب لسان عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ١٩٨٩ م .
لظنون عن أسامي الكتب والفنون ، دار ، بيروت ، طبعة مصورة عن نسخة

النواسخ في كتاب سيبويه ، دار الرسالة ن ١٣٩٧ هـ ــ ١٩٧٧ م
التذييل والتكميل ، الجزء الثاني للدكتور سيد جامعة الأزهر ، رسالة دكتوراة ،

رتشاف الضرب في لسان العرب، تحقيق ى النماس ، المكتبة الأزهرية للتراث ، ١٩ م
المصون للسمين الحلبي ، تحقيق عادل جود وعلى محمد معوض ، دار الكتب ، ط١ ، ١٤١٤ هـ ــ ١٩٩٤م .
يق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ١٩٨٨ م
ة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ، بيروت.
واهد المغني للسيوطي ، منشورات دار وت .
ع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق أحمد دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩ م
لأمين الشنقيطي الدرر اللوامع على همع جمع الجوامع في العلوم العربية ، دار ، ط٢، ١٩٧٣ م

١٥) الصبان حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ ــ ١١٩٩٧ م .
١٦) عبد السلام هارون - معجم شواهد العربية ، لعبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٢ م .
١٧) العسقلاني ابن حجر فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي محمد الدين الخطيب ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ ــ ١٩٨٧ م.
١٨) ابن عصفور - شرح المقرب ، تأليف الدكتور علي محمد فاخر ، مطبعة السعادة ، ط١ ، ١٤١١ هـ ــ ١٩٩٠ م.
١٩) ابن عصفور المقرب ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، العراق ، وزارة الأوقاف
٢٠) ابن عصفور شرح جمل الزجاجي ، تحقيق الدكتور صاحب جعفر أبو جناح العراق
٢١) ابن عقيل المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى ، ط١،١٩٨٢ م
٢٢) العكبري إملاء ما من به الرحمن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ ــ ١٩٧٩ م
٢٣) عمرو بن أحمر الباهلي ديوان عمرو بن أحمر = شعر عمرو بن أحمر
٢٤) عمر رضا كحالة معجم المؤلفين ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٥) العيني محمود بن أحمد المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، مطبوع مع خزانة الأدب ، دار صادر ، بيروت
٢٦) الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد المسائل البغداديات = المسائل المشكلة لأبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوبي ، العراق ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ، مطبعة العاني ، بغداد
٢٧) الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد المسائل الحلبيات ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت ، ط ١، ١٤٠٧ هـ ــ ١٩٨٧م .
٢٨) ابن مالك شرح التسهيل ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ط١ ، ١٤١٠ هـ ــ ١٩٩٠ م
٢٩) ابن مالك - شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي ، السعودية ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث ، دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٩٨٢ م .
٣٠) ابن مالك شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق الدكتور طه محسن ، العراق ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، ١٤٠٦٥هـ ــ ١٩٨٥ م
٣١) المبرد - ارتشاف الضرب في لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور مصطفى النماس ، المكتبة الأزهرية للتراث ، ١٤١٧ هـ ــ ١٩٩٧ م

حقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة
ن الأعلى للشئون الإسلامية ، ط٣ ،
١٩ م .
ضيمة دراسات لأسلوب القرآن الكريم ،
قاهرة ١٩٨٤ م
رب لابن منظور ، تحقيق عبد الله علي
حمد حسب الله ، وهاشم أحمد الشاذلي ،

ل للميداني ، تحقيق محمد أبو الفضل
الجيل ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٧ هـ –

حمد) الأزهية في علم الحروف الهروي
د) ـ، تحقيق عبد المعين الملوحي ،
اللغة العربية بدمشق ، ط ١ ،١٩٨١م
لشواهد وتخليص الفوائد (عبد الله بن
تعليق عباس مصطفى الصالحي ، المكتبة
، ط ١ ، ١٩٨٦ م
ر الذهب (عبد الله بن يوسف ، شرح
محيي الدين عبد الحميد ، ومعه كتاب
حقيق شرح شذور الذهب ، تأليف محمد
الحميد ، ط١١، ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م .
، عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق
ن عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا
١ هـ – ١٩٩٦ م
فصل ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة
.